

المحاكمة تمضي قدماً

واصلت محكمة باريس الجنائية عقد جلسات الاستماع في محاكمة لافارج إس إيه وعدد من كبار مسؤوليها التنفيذيين ومدرائها ووسطائها السابقين. تمَّ الاستماع إلى شهادة ضابط مرموق من المديرية العامة للأمن الداخلي (DGSI)، بينما استمر المدعى عليهم باستراتيجيات التهوين. وأدلى ثلاثة موظفين سوريين سابقين بشركة لافارج للأسمنت سوريا (LCS) بشهادات مؤثرة سيتناولها تقرير الأسبوع المقبل.

قرار البقاء في بلد مَزَقه صعود الجماعات الإرهابية

ادّعى كبار المسؤولين التنفيذيين السابقين أنّهم لم يدركوا الطبيعة الإرهابية للجماعات التي أبرموا معها اتفاقيات في الوقت الذي "سبق" هجمات 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 في باريس. ووردت حجة أخرى مفادها أن قرار لافارج بالبقاء في سوريا خدم أغراض جمع المعلومات الاستخباراتية الفرنسية. تتناقض هذه الحجج مع شهادة ضابط مهم في المديرية العامة للأمن الداخلي كان يعمل في إدارة مكافحة الإرهاب خلال تلك الفترة، واستدعاه الادعاء العام بمكتب المدعي العام لمكافحة الإرهاب (النيابة العامة الوطنية لمكافحة الإرهاب، PNAT) ليُدلي بشهادته.

نظرة مُعمّقة في تصاعد جرائم داعش ووجودها في سوريا: شهادة ضابط مخبرات سابق

شدّد ضابط المديرية العامة للأمن الداخلي على أنه لم يكن هناك أي شك على الإطلاق في الطبيعة الإرهابية لداعش وجبهة النصرة في عام 2013، وأنّ الإثنان انبثقتا من تنظيم القاعدة المُدرّج كمنظمة إرهابية منذ عام 2004 على لوائح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ونظام عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ثم قدّم ملخصاً تفصيلياً عن الانتهاكات التي ارتكبتها هذه الجماعات في سوريا منذ عام 2012 فصاعداً تضمّن أنّ تنظيم داعش اختطف صحفيين فرنسيين واحتجزهم في حلب على بُعد حوالي 150 كيلومتراً من مصنع الجلابة للأسمنت في عام 2013، وهو حدث حظي بتغطية كبيرة في الصحافة الفرنسية آنذاك. وفي المُجمل تم توثيق الفظائع التي ارتكبتها داعش في سوريا بالكامل في كبرى وسائل الإعلام الغربية ومقاطع الفيديو الدعائية (بروباجاندا داعش) التي تُظهر قطع رؤوس الرهائن الغربيين (وكان منهم جيمس فولي وستيفن سوتلوف) ولقطات لعبد الحميد أباعود، المُحرّض على هجمات 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وهو يسجل جثث مدنيين بسيارة بيك آب.

أصبحت الرقعة بحلول صيف عام 2013، وبعد استيلاء داعش عليها، "مُخْتَبَرًا" جَرَّبَتْ فيه داعش ممارسات الحكم العنيفة التي عممتها لاحقًا في جميع أنحاء مناطق نفوذها: عمليات الإعدام وقطع الرؤوس والرَّجم والصَّلب وإنفاذ الحسبة (الشرطة الدينية) القواعد الأخلاقية الصارمة. كما أشار ضابط المديرية العامة للأمن الداخلي إلى الاستعداد المُمنهج للنساء والفتيات الإيزيديات. تم توثيق هذه الجرائم على نطاق واسع في ذلك الوقت، ووردت في تقرير منظمة العفو الدولية، ولذلك شكَّكت المحكمة في ادعاء المُتَّهمين الجهل: "مع تزايد التغطية الإعلامية لجرائم داعش، لماذا لم يدق ناقوس الخطر داخل لافارج؟". استدعى الدفاع الصحفي جورج مالبرونو ليشهد، وميَّع مالبرونو الأمور على أنَّها فروق ثقافية: "نحن لسنا في فرنسا أو النرويج. يجب أن نتذكر أنَّنا في الشرق الأوسط". وأضاف كريستيان هيرولت، نائب الرئيس التنفيذي السابق المسؤول عن العمليات السورية: "اختراع الشرق أوسطيون الاتجار (البيزنس) قبل الغربيين بوقت طويل".

محاولات لتقليل المسؤولية بادِّعاء تُورط الاستخبارات

اعتمد الدفاع على تصريحات جورج مالبرونو التي تشير إلى أن مصنع لافارج كان "مصدر فرنسا الوحيد" لجمع المعلومات بعد إغلاق السفارة الفرنسية في دمشق في آذار/مارس 2012.

نفت أقوال ضابط المديرية العامة للأمن الداخلي هذه الرواية، حيث أشار إلى أنَّ إدارة مكافحة الإرهاب لم تكن على اتصال مع لافارج مُطلقًا، على حد علمه، وأنَّه لا يمكن أبدًا التذرُّع بالأساليب الانتهازية لأجهزة المخابرات لجمع المعلومات على أنَّها تشجيع على البقاء في منطقة نزاع، واختتم مؤكِّدًا: "لم يكن هذا نزاعًا سرّيًا، بل كان واحد من أكثر النزاعات تغطيةً في ذلك العقد، ووثقته الجماعات الإرهابية نفسها لأغراض دعائية".

التحقيق مع المُدَّعى عليهم: حجج الدفاع و"لغة لافارج" المُربكة وغير المُقنعة

واجهت المحكمة المُتَّهمين بأدلة مادية معروضة على الشاشة الكبيرة المُعلَّقة، من ضمنها رسائل بريد إلكتروني ووثائق داخلية من لافارج، مما أبرز التناقض مع ادعائهم الجهل.

أصرَّ المدراء التنفيذيون الذين شاركوا في الإشراف على مصنع الجلابة على أنَّهم لم يعرفوا شيئًا، مما دفع الادعاء العام إلى التعليق: "يبدو أن الجميع اكتشف كل شيء فجأة في عام 2015". حتى أن برونو بيشيو، مدير لافارج للأسمت سوريا السابق، ادَّعى أنَّه اكتشف أن داعش وجبهة النصرة وأحرار الشام كانت منظمات إرهابية إثر اتهامه في هذه القضية في عام 2017.

تتناقض ذلك مع رسائل البريد الإلكتروني المعروضة على الشاشة (تلقاها هو في وقت مبكر من كانون الثاني/يناير 2013) التي تشير إلى "وجود شبكات إرهابية"، في حين ذكرت رسالة من شباط/فبراير 2014 علاقات لافارج للأسمت سوريا مع "جهادي الدولة الإسلامية". وصف كريستيان هيرولت مقاتلي داعش في أغسطس 2014 بأنهم "إرهابيون متشدّدون" و"مجانين"، مضيفاً أنّه لم يتطلب الأمر بحثاً مكثفًا للتحقق من ذلك، وذكرت محاضر اللجنة الأمنية لمقر لافارج أن مجموعتي داعش وجبهة النصرة اللتين دخلت لافارج في اتفاقيات معهما كانتا في الواقع من المنظمات المُدرّجة على قائمة الإرهاب.

"لا أعرف، لا أتذكر"

تدّرع المدعى عليهم مرارًا وتكرارًا خلال جلسات الاستماع بصيغ مختلفة لنفس الحجج لإنكار معرفتهم أو مشاركتهم في دفع أموال للمنظمات الإرهابية: "لم أكن أعرف"، "لم يتم إعلامي"، "كنت في حالة من عدم اليقين"، "لا أتذكر"، "لم يكن لدي فضول كافٍ لأسأل"، أو حتى الأمر الأكثر إثارة للدهشة بالنسبة لبرونو لافون، الرئيس التنفيذي السابق: "كانت عطلة رسمية ولم يكن أحد في المكتب" و"أنا لست من جيل الإنترنت" وبالتالي لم يقرأ رسائل البريد الإلكتروني. اعتمد بعضهم على المراوغة الخطابية، كبرونو بيشيو الذي استخدم استعارة موسيقية للتقليل من شأن دوره: "أنا مُوزّع موسيقي أكثر من كوني مُلحنًا". حتى أن القاضي الذي ترأس الجلسة وبّخ عمرو طالب، الوسيط السوري لشراء المواد الخام، الذي أصبح معروفًا بإجاباته المُراوغة، قائلاً: "حبذا الإيجاز!"

سبّب التمويه الدلالي المزيد من التوتُّرات مع هيئة المحكمة، وانزعج بعض المُتهمين بشكل واضح عند مواجهتهم بالوثائق الداخلية. أضاف الادعاء العام بسخرية: "يبدو أنّه يمكننا تغيير معنى الكلمات في عام 2025. تعرّفنا لمدة 15 يومًا على "لغة لافارج"!". أصرّ المُتهمون في عدّة مواقف على أن المدفوعات للجماعات المسلحة كانت نتيجة "نظام ابتزاز"، وأنّها شيء "غير مُتعمّد" كانوا ضحايا له، وفقًا لسولانج دوميك محامية كريستيان هيرولت. إلّا أنّ المحكمة لفتت الانتباه إلى العديد من رسائل البريد الإلكتروني التي تشير إلى "الصفقات المُتفاوَض عليها" و"الاتفاقيات" و"قائمة المستفيدين" و"التبرُّعات" لداعش وجبهة النصرة. قال القاضي لفريدريك جوليبوا، مدير لافارج للأسمت سوريا السابق، أثناء تفريغ محتوى البريد الإلكتروني: "يبدو أنّك تدير المناقشات" مع فراس طلاس ولست ضحية للابتزاز. قدّم المُتهم تفسيرًا ملتويًا ردًا على ذلك: "كان التفاوض في بيئة مُقيّدة للغاية". عندما حاول كريستيان هيرولت تهوين المبالغ المدفوعة من خلال مقارنتها بحجم أعمال لافارج في ذلك الوقت، أجاب الادعاء العام: "اسمحوا لي أن أقدم لكم سبقًا صحفيًا: خمسة ملايين يورو رقم قياسي في قضايا تمويل الإرهاب التي مرّت علينا".

تناقضات (ذاتية) بين المُتهمين

ادّعى المسؤولون التنفيذيون أن قرار إغلاق المصنع كان قد تم اتخاذه بالفعل "في أذهانهم" وأنهم "في ذهنهم، كانوا قد غادروا بالفعل". وأشارت المحكمة إلى التناقض الواضح: يتطلب الإغلاق تنفيذًا تشغيليًا ملموسًا، ومع ذلك استؤنفت العمليات في المصنع بعد مفاوضات مع الجماعات الإرهابية على الأرض. جادل كريستيان هيرولت بأنه كان قد اتّخذ قرار إغلاق المصنع، لكنّه احتاج إلى إبقائه يعمل لبضعة أسابيع إضافية لبيع الأسمت المُتبقّي، لكيلا يتركه تحت تصرّف الجماعات الإرهابية. هنا تمّت مواجهته بأدلة تتناقض بوضوح مع ذلك وتُظهر أنّه تم إنتاج أسمنت جديد في آب/أغسطس 2024. وعلّق القاضي الذي ترأس الجلسة: "ما زلت لا أفهم ما تحاول قوله، ولكننا سنفهم الأمور في نهاية المطاف".

لم يتمكّن المتهمون من تبرير القنوات المالية السرية المُستخدمة لدفع أموال للجماعات المُسلّحة عبر الوسيط السوري فراس طلاس المطلوب بموجب مذكرة اعتقال دولية. تساءلت المحكمة عن سبب استمرارهم في العمل مع فراس طلاس لأنهم زعموا أنّه "قام بخداعنا/سرقتنا"، أو مع عمرو طالب الذي وُصف بأنه "محتال" و"كائن طفيلي مهووس بالكذب". تساءل القاضي: "عادة ما يتوقف المرء عن التعامل مع هؤلاء الأفراد. ألم تقل أبدًا كفى؟" أجاب برونو بيشو: "السلوكيات التي قد تبدو غريبة في بعض البلدان ليست كذلك في بلدان أخرى"، مُستشهدًا مرّة أخرى باختلاف الثقافات. قال كريستيان هيرولت "بدأنا نتساءل" وكانوا ينتظرون "ليروا مستوى العدوانية في الابتزاز".

ادعى الرئيس التنفيذي السابق برونو لافونت ثقة طويلة الأمد في فريقه وقال إنهم "يعرفون أن بابي مفتوح" وأكد أنّه "سقط من على كرسيه" عند سماعه عن صفقة مع داعش، مُصرًا على أنّه لم يكن على علم بأي ترتيبات مع الجماعات الإرهابية. وشهد سكرتيره السابق أن برونو لافونت كان "يولي أهمية كبيرة جدًّا للأمن"، بينما أشار غريغوار ريلان، الذي يمثل المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان وشيربا، إلى أنّه من غير المُرجّح أن لافونت لم يقرأ تقارير اللجنة الأمنية بشأن سوريا.

اقرأ تقريرنا الأسبوعي السابق (جلسات 18-21 تشرين الثاني/نوفمبر 2025) هنا:

https://www.ecchr.eu/fileadmin/Fallbeschreibungen/Weekly_report_2_-_Lafarge_2025.pdf